الجمهورية اللبنانية – مجلس النواب
الادارة المشتركة
تاريخ الورود ٢٠٢٠/٨/٥
الرقم ٢٠٨٥

الجمهورية اللبنانية

مجلس النواب

دولة رئيس مجلس الوزراء

الأستاذ نجيب ميقاتي المحترم

الموضوع: تحويل السؤال المقدّم حول موضوع حماية الصوامع الجنوبية من إهراءات مرفأ بيروت إلى استجواب

بالإشارة الى الموضوع أعلاه،

ولما كنا قد توجهنا بسؤال إلى الحكومة حول موضوع حماية الصوامع الجنوبية من إهراءات مرفأ بيروت، ولما كانت الحكومة قد امتنعت عن الردّ ضمن المهلة القانونية المحدّدة في المادة ١٢٤ من النظام الداخلي لمجلس النواب، لذلك نود تحويل السؤال إلى استجواب عملاً بالمادة ١٢٦ من النظام الداخلي المذكور، كما نود أن نتقدم ببعض التفاصيل الجديدة.

أولاً: في الوقائع

١- بتاريخ ٢٠٢٠/٨/٤ فُجعت العاصمة بيروت ولبنان عموماً بالإنفجار الكارثة في مرفأ بيروت، والذي تسبّب بمقتل ٢٣٢ شخصاً وإصابة الآلاف، فضلاً عن تدمير وتضرّر آلاف المنازل والمتاجر والمكاتب والمؤسسات في بيروت وضواحيها. كما أدى إنفجار مرفأ بيروت إلى تهدّم جزء من إهراءات الحبوب في المرفأ وتصدّع أجزاء أخرى من الصوامع، الأمر الذي نتج عنه فيما بعد سقوط كامل الصوامع الشمالية من الإهراءات بتاريخ ٢٠٢٢/٨/٤ أي في الذكرى السنوية الثانية لانفجار المرفأ.

٢- بتاريخ ٢٠٢٢/٢/٨ أصدر مجلس الوزراء القرار رقم ٢٠٢٢/١٧ الذي شكّل بموجبه لجنة وزارية برئاسة وزير العدل وعضوية كل من وزراء (الأشغال العامة والنقل، الاقتصاد والتجارة، البيئة، الدفاع الوطني) فضلاً عن رئيس مجلس الإنماء والإعمار. وحدّد القرار المذكور مهمة اللجنة بدراسة موضوع مبنى إهراءات القمح المعرّض للسقوط في مرفأ بيروت وتقديم المقترحات بشأنه.

٣- بتاريخ ٢٠٢٢/٣/١٠ أصدر مجلس الوزراء القرار رقم ٢ الذي تبنّى التوصيات التي رفعتها اللجنة المذكورة أعلاه، لجهة هدم كامل مبنى إهراءات القمح وإقامة نُصب تذكاري في المرفأ تخليداً لذكرى الشهداء الذين قضوا ضحية الإنفجار.

٤- بتاريخ ٢٠٢٢/٨/٢٣، وبعد الاجتماع مع أهالي ضحايا إنفجار المرفأ، أرسل رئيس مجلس الوزراء كتاباً إلى وزير الأشغال العامة والنقل الدكتور علي حمية يطلب فيه الإبقاء على الصوامع الجنوبية لمبنى إهراءات القمح في مرفأ بيروت، والمحافظة عليها كمعلم أثري تخلدياً لذكرى شهداء الإنفجار، وليكون شاهداً صامتاً على هول الجريمة التي حلّت بالعاصمة. كما تضمن القرار الطلب من معالي الوزير تكليف شركة خطيب وعلمي للاستشارات الهندسية وضع تقرير مفصّل حول وضعية الصوامع الجنوبية وكيفية تدعيمها.

٥- تبين للجنة الفرعية المنبثقة عن لجنة الأشغال العامة والنقل والطاقة والمياه والمكلفة متابعة موضوع الخطوات المطلوبة لحماية الصوامع الجنوبية من إهراءات المرفأ وإزالة الحبوب من داخلها، خلال جلستها المنعقدة بتاريخ ٢٠٢٢/١٢/٢٠، أنه بعد التواصل مع شركة خطيب وعلمي من أجل إجراء الدراسة المذكورة ووضع تقريرها، حدّدت الشركة المذكورة كلفة هذه الأعمال بمبلغ ١٩٠ ألف دولار أمريكي. كما أُبلغت اللجنة أنه بنتيجة عدم توفر الأموال المطلوبة لم يتم تكليف خطيب وعلمي رسمياً، ولم يتم الاتفاق على البدائل الممكنة.

ثانياً: في المعطيات

١- تسبّبت الحرائق التي اندلعت في محيط مبنى الإهراءات، بإنهيار جزء من الإهراءات (الصوامع الشمالية)، كما أن استمرار هذه الحرائق يهدّد بالمزيد من الأضرار والتصدّع في الصوامع الجنوبية المتبقية ويشكّل خطراً على المواطنين والسلامة العامة، فضلاً عن أضرار بيئية كبيرة تصيب المواطنين، لا سيما أهالي العاصمة بيروت. سيما وأن الحبوب المتعرضة للحرارة والرطوبة تشكّل

كذلك خطراً داهماً على الصحة والسلامة، حيث أن تخميرها يتسبب بإنبعاث غازات سامة كثاني أكسيد الكربون وثاني أكسيد النيتروجين، وباحتراق هذه الغازات يمكن أن يصل أول أكسيد الكربون إلى مستويات خطيرة.

٢- خصصت لجنة الأشغال العامة والنقل والطاقة والمياه جلستان لها، عقدتا بتاريخ ٢٠٢٢/٨/١٠ و ٢٠٢٢/٨/٢٩، لبحث موضوع المرفأ وكيفية حماية الصوامع المتبقية من الإهراءات. وبعد الاستماع إلى الأراء العلمية والتقنية المقدّمة من الوزارات والإدارات المختصة ومن نقيبي المهندسين في بيروت وطرابلس، تبيّن للجنة وفق معطيات ومؤشرات فنية وهندسية إمكانية صمود هذه الصوامع مع الحاجة لإجراء تدعيم عليها. كما تبيّن عدم شوائب ظاهرة في منشآت الصوامع الجنوبية بإستثناء بعض الأضرار التي يمكن أن تكون أصابت المبنى عند المفاصل بين الأساسات ومبنى الصوامع التي تحمل القمح والحبوب. وبناءً لذلك أصدرت اللجنة في جلستها المنعقدة بتاريخ ٢٠٢٢/٨/٢٩ توصية إلى الحكومة بوجوب الإبقاء على الصوامع الجنوبية المتبقية من إهراءات مرفأ بيروت وحمايتها وتدعيمها، وبإجراء مسح بالليزر "Laser Scan" على مبنى الصوامع. كما شكلت لجنة فرعية مهمتها متابعة الموضوع.

٣- بعد تكليف اللجنة الفرعية، باشرت اللجنة عملها وقامت بزيارة ميدانية إلى مرفأ بيروت وأطلعت على المعوقات التي تؤخر رفع كميات الحبوب والركام المتبقية حول إهراءات المرفأ، وتبين الحاجة إلى تأمين تمويل من أجل معالجة الحبوب المتعفنة وتجميع الركام ومن ثم نقل هذه الكميات بعد معالجتها إلى المطمر. وعليه تمّ تأمين المبلغ المطلوب وجرت معالجة الركام والحبوب، ومن ثم التعاقد مع مقاول من أجل القيام بنقل هذه الكميات إلى مطمر الكوستابرافا. إلا أنه وبالرغم من مرور أكثر من شهرين بقي الموضوع عالقاً، الأمر الذي يؤخر المباشرة برفع الحبوب من داخل الصوامع الجنوبية والمباشرة بإجراء الدراسات المطلوبة من أجل تدعيم هذه الصوامع.

ثالثاً: في السؤال

بنتيجة المعطيات والوقائع المذكورة نتوجه إلى الحكومة بالأسئلة التالية:

أولاً: لماذا لم تعمد الحكومة حتى تاريخه إلى اصدار قرار يقضي بإلغاء مفاعيل القرار رقم ٢ الصادر بتاريخ ٢٠٢٢/٣/١٠ القاضي بهدم ما تبقى من الإهراءات؟ وبالتالي إتخاذ قرار رسمي منها بحماية الصوامع الجنوبية من هذه الإهراءات، ومتى سوف يصدر هذا القرار؟

ثانياً: ما هي الأسباب التي أعاقت نقل الركام والحبوب من محيط اهراءات المرفأ، خصوصاً أن هذه الكميات قد تمت معالجتها وأضحت غير ضارة أو مؤذية وفقاً لتقارير علمية وبيئية؟ مع العلم أن إزالة هذه الكميات ونقلها يشكل المعبر من أجل المباشرة برفع الحبوب من داخل الصوامع الجنوبية والبدء بدراسة كيفية تدعيمها وبالتالي الحؤول دون المزيد من التصدّع في المبنى وزيادة احتمال سقوطه؟

ثالثاً: ما هي الخطوات التي سوف تلجأ إليها الحكومة بعد تعثّر تكليف شركة خطيب وعلمي إعداد دراسة فنية وتقنية ووضع تقرير مفصل حول وضع الصوامع الجنوبية وكيفية تدعيمها؟ واستطراداً، هل تصلح الدراسة التي أعدّتها نقابة المهندسين في بيروت حول واقع الصوامع وسبل تدعيمها للاستناد إليها من أجل مباشرة التدعيم؟

رابعاً: أين أصبح موضوع المسح بالليزر على الصوامع الجنوبية لإهراءات مرفأ بيروت؟ مع الإشارة إلى أن بعض الجامعات الخاصة اللبنانية ونقابتي المهندسين أعلنوا مراراً عن الاستعداد للمساعدة بكل ما يتعلق بإجراء الدراسات المتعلقة بمعالجة آثار انفجار مرفأ بيروت.

خامساً: من هي الجهة الرسمية في الحكومة التي سوف تقوم بمتابعة هذا الملف مع اللجنة الفرعية المنبثقة عن لجنة الأشغال العامة والنقل والطاقة والمياه، والمكلفة متابعة توصيات اللجنة الصادرة بتاريخ ٢٠٢٢/٨/٢٩؟

حيث أن التأخير المتمادي في البتّ بالقرارات الضرورية واللازمة لحماية الصوامع الجنوبية لمرفأ بيروت، يهدد بمزيداً من التلوث في محيط المرفأ وبخطرٍ جسيمٍ على السلامة العامة، كما يهدد بزيادة التصدّع في هذه الصوامع وبالتالي رفع احتمال سقوطها بنتيجة هذا الإهمال.

كل هذه الأسباب نرغب بتحويل سؤالنا إلى استجواب مع تأكيد الحرص على قيام الحكومة والوزارات المعنية

بواجباتها، وحتى لا يساهم هذا التقصير في المسّ بسلامة وصحة اللبنانيين، وحتى لا نفوّت الفرصة على لبنان بحماية تاريخه وذاكرته،

مع إنتظار جوابكم ليبنى على الشيء مقتضاه،

بيروت في ٢٠٢٣/١/٥

النائب	النائب	النائب
نجاة عون صليبا	غسان حاصباني	فؤاد مخذومي
		رئيس اللجنة الفرعية